المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المنظمة تحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية

الدورة التاسعة

عمان، 7-8 نيسان/أبريل 2015

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الدوّر التنموي للصناعات العربية

موجز

بدأت الدول العربية، في السنوات من القرن العشرين، بالمساهمة في تمويل التنمية في المنطقة العربية عن طريق صناديق أنشأتها لهذا الغرض. وسرعان ما أصبح دور هذه الصناديق رئيسيًا في توفير المساعدات الخارجية لبلدان داخل المنطقة وخارجها، لا سيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وأسيا، بعد الزيادة العظمى في إيرادات النفط في السبعينات، ونتيجة لتبصير التجارة وتحريرها في الثمانينات. وكتبت هذه المساعدات تنطق من بداية الت잡ير بين الدول الإسلامية. وفي الفترة من عام 1975 إلى عام 2011، كانت الجهات المانحة العربية أكثر سخاءً من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإدارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك بخصم مرات تقريباً. إلا أن المساعدات العربية بدأت بالانخفاض اعتباراً من عام 2004.

وخصص نسبة 40 في المائة تقريباً من الدعم المالي المقدم من الصناديق العربية لتمويل قطاعات الطاقة والنقل في البلدان المستفيدة، ونسبة 15 في المائة لدعم قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي. أما تمويل القطاع الصحي، فلا يزال ضعيفاً. وخلافاً للكثير من الجهات المانحة لـ "المساعدة الإدارية"، لا تشترط الصناديق العربية على البلدان المستفيدة التعامل مع جهات محددة لتوسيع المساعدات. فهي تتيح مبدأ عدم التدخل في شؤون تلك البلدان، ونادراً ما تكون في تفريغ أية تفاضيل أو إصلاحات على مستوى السياسات العامة. إلا أنه بالنسبة من الدعم الذي تقدمه هذه الصناديق، لا تزال هذه البلدان بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحديث نظم الري وزيادة الإنتاج الغذائي، وتعزيز النمو التحتني، من أجل الاستجابة للتحديات الإدارية الدينامية في المنطقة العربية. وهذا الأمر يدعى تكييف التدفق التمويلي لهذه الصناديق، لا سيما وأن تدفقات المساعدة الإدارية تأتي أخذة في الانحسار. ففي الوقت الراهن، تبلغ الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية 190 مليار دولار أمريكي تقريباً. يجب أن يرتفع هذا الرقم بما يزيد عن الضعف خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 400 مليار دولار، كي يتمى هذه الصناديق أن تساعد في الاستجابة للتحديات الإدارية في المنطقة العربية.
المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الفقرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3</td>
<td>3-1</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>5-4</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>8-6</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>12-9</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>20-13</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>22-21</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

مقدمة .............................................................................................................

فصل 

أولاً- مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية العربية أمس واليوم ................

ثانياً- مؤسسات التمويل العربية .................................................................

ثالثاً- مقارنة بين الصناديق العربية للتنمية ............................................

رابعاً- الموارد المالية المتاحة مقابل التحديات الإنمائية ......................

خامساً- المرحلة المقبلة .............................................................................

المرفق- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان العربية ..........
مقدمة

1- تؤدي المساعدة المالية التي تقدمها مجموعة من الدول العربية دوراً هاماً في تمويل التنمية على مستوى المنطقة العربية والعالم. ولا شك في أن هذه الدول، وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، هي من أكثر دول العالم سخاءً في مجال المساعدة الإجمالية الرسمية. ففي الفترة من عام 1975 إلى عام 2013، بلغ مجموع مساعداتها الإجمالية الرسمية 25.9 مليار دولار (1)، أي ما يعادل متوسطا سنوياً قدره 1.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول الثلاث. وهذا المعدل يفوق ضعف المعدل الذي حددته الأمم المتحدة، وهو 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وخمس مرات أكثر من متوسط قيمة المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإجمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

2- وفي السبعينات وأوائل الثمانينات، ازدادت مستويات المساعدة العربية حتى تجاوزت تلك المطلوبة بموجب المعايير الدولية، وذلك بفضل الارتفاع الكبير جدًا في أسعار النفط. وشكلت المساعدات العربية في السبعينات ثلاث مجموع المساعدات الإجمالية الرسمية. وكانت حصة المساعدة الإجمالية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان مرتفعة جداً في الفترة نفسها، إذ تجاوزت في عام 1973 نسبة 12 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و8.5 في المائة تقريباً في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية. غير أن الحيز المالي في البلدان العربية المانحة أخذ ينحصر نتيجة للتراجع في عادات النفط وزيادة الإتفاق الوطني على الأجوار والتحويلات والخدمات الاقتصادية المقدمة للأعمال التجارية لمكان. وبين المرفق لهذه الوثيقة أن هذه المساعدة، إذا ما قيست كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، تبقى، بالرغم من التراجع، أعلى بكثير من تلك التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإجمالية.

3- فقد أسهمت المساعدة الإجمالية العربية الرسمية بالفعل في تحقيق كثير من الإيجابيات في المنطقة، بما أن صناديق التنمية العربية تضمن كل فعالية إجمالية للمساعدة إلى الجهات المعينة، إلا أنه، نظرا لجسامة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية، لم تعد مستويات الموارد المتوفرة لدنا هذه الصناديق تكفي لمساعدات البلدان على تحقيق الأهداف الإجمالية للأطراف. لذلك، ينبغي توفير مزيد من الموارد للصناعات العربية لتمكنها من دعم المنطقة في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما وأن جميع تدفقات المساعدة الإجمالية الرسمية إلى المنطقة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تلك المقدمة من ماهينين عرب. وكانت هذه المساعدات للتراجع أكثر من ذلك لولا الدعم الذي قدمته لجنة المساعدة الإجمالية إلى العراق بعد الحرب في عام 2003.

أولًا- مستويات المساعدة الإجمالية الرسمية العربية أمس واليوم

4- سجلت المساعدة الإجمالية العربية الرسمية منذ بزوغ الأزمة في ثلاث سنوات، فهي تراجعت من كلاً من عام 1975 إلى عام 2011 مستويًّا بخمس مرات تلك المقدمة من 지난. ولكن الفرق بين قيمة المساعدات العربية ومعدلات دول اللجنة بدأ يضيق اعتباراً من عام 2004. ومن حيث نسبة المساعدات من حجم الاقتصاد، لا يزال الفرق قائماً ولكنه صغير جداً.

5- والاتجاه الثاني أن حجم المساعدة الإيمانية العربية قد تراجع كثيراً مع الوقت. ففي السبعينات، كان مجموع المساعدات الإيمانية الرسمية المقدمة من دول عربية بالكاد يختلف عن مجموع المساعدات المقدمة من جميع الدول الأخرى غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإيمانية. وبلغ مستوى المساعدات العربية في تلك الفترة نحو 40 في المائة من المساعدات المقدمة من أعضاء اللجنة، وآثر من 25 في المائة من مجموع المساعدات الإيمانية الرسمية عموماً. أما في عام 2011، فقد تراجعت نسبة المساعدة الإيمانية العربية إلى 63.7 في المائة من المساعدات المقدمة من دول غير أعضاء في اللجنة، 3.7 في المائة من مساعدات الدول الأعضاء، و4 في المائة من مجموع المساعدات الإيمانية الرسمية عموماً. وأيضاً من عام 1990، أصبحت نسبة المساعدات العربية إلى المساعدات المقدمة من الدول غير الأعضاء في اللجنة أكثر تقلباً.

ثانياً - مؤسسات التمويل العربية

6- كانت البلدان العربية من أولى الجهات الدولية التي أنشأت مؤسسات مخصصة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل. ففي أوائل السبعينات، وبرجاء أكبر في السبعينات، التزمت جهات عربية بتقديم المساعدة الإيمانية لبلدان عربية مماثلة، وذلك عن طريق الصندوق الإفريقيا الثاني والمدفوع الضرائب. كما أنشأت بعض البلدان العربية صناديق وطنية، منها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق الاجتماعي للتنمية في المملكة العربية السعودية، وصندوق أبو ظبي للتنمية في الإمارات العربية المتحدة. كذلك، أنشئت ست وكالات متعددة الأطراف ما بينها أهمية كبيرة، هي الصندوق العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإيمانية، وصندوق النقد العربي، والمركز العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتخطيط، وصندوق الأربك للتنمية الدولية. ومنذ إنشائها، أخذت هذه المؤسسات تنمو حتى أصبحت من أهم الجهات المانحة للمساعدة المالية الخارجية للبلدان النامية في المنطقة العربية وخارجها.

7- وباستثناء برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإيمانية، تقوم جميع الصناديق العربية بتمويل عملياتها من أسهم المساهمين فيها ومن المبالغ التي تدفع لها تدريجياً أقرض قدّمتها. وتتخذ أدوات المساعدة أشكالاً متعددة. فجميع الصناديق العربية تقدم قروضاً، في حين يقدم معظمها الهبات والدعم الفني. غير أن تركيبة المساعدة الإيمانية الرسمية الثانية قد تغيرت في العقد الأخير، إذ خفضت حصة الهبات من هذه المساعدات من 65 في المائة في عام 2000 إلى 40 في المائة اليوم، وبات القسم الأكبر منها يتخذ شكل قروض ميسرة.

8- بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجهات المانحة العربية، مع مرور الوقت، تقوم المساعدة لمجموعة أوسع من المستفيدين ليس تقترن على البلدان العربية ذات الغالية المسلحة، بل تشمل أيضاً بلداناً فقيرة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وأسلا. كذلك، ما عادت المساعدات الإيمانية العربية تستهدف القطاعات نفسها. في بعد أن كانت تركز على مشاريع البنية التحتية، أصبحت تشمل أيضاً قطاعات اجتماعية كالتعمية. وتتفق نسبة 42.7 في المائة من جميع الموارد المخصصة للمساعدات على الطاقة والنقل فقط، بينما يتفق 7.2 في المائة على التعليم في المائة على المياه والصرف الصحي. ولا تزال قطاعات أخرى تحصل على نسبة ضئيلة جداً من المساعدات، بما فيها قطاع الرعاية الصحية الذي لا يزال إلا 2.1 في المائة منها.
توزيع القروض المقدمة من مؤسسات مالية عربية حسب القطاع (أرقام تراكمية منذ نهاية 2007)
(بالنسبة المنوية)

المصادر: التقارير السنوية لمجموعة من الوكالات، وأمانة مجموعة تنسيق المساعدة الإجمالية الكبيرة (مجموعة التنسيق).

ثالث- مقارنة بين الصناديق العربية للتنمية

- جميع المؤسسات العربية المعنية بتمويل التنمية أنشأت بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة. ويتضمن التعاون الإفريقي بين الصناديق العربية والبلدان المستفيدة على أساس التشاور بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة، أما المساعدة الإجمالية المالية فتمتد عادة على أساس أولويات البلد المستفيد.

- وبناء المقارنة بين الصناديق العربية للتنمية، يتضح أمران. الأول هو أن المساعدة الإجمالية العربية غير مشروطة. فالبلدان المستفيدة ليست مأزومة بالتعامل مع جهات مانحة محددة لتوزيع المساعدات، ولا توجد مكتبات فرعية محلية للمؤسسات المالية العربية، بل هي تعمل من مقرها الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، لا تضع هذه المؤسسات استراتيجيات للمساعدة خاصة بكل بلد. إذا فالصناديق العربية لا تربط مساعداتها المالية بأية شروط، ولا تفرض بشكل صريح أية قيود على البلدان المستفيدة، مما يشجع هذه البلدان على طلب مساعدتها من دون أن تخشي فرض شروط عليها مقابل ذلك. وتتولى الجهات المانحة العربية مبدأ عدم التدخل في سياسات البلدان المستفيدة، ولذلك، فهي قلما تقدم لهذه البلدان مقتراحات بشأن سياساتها العامة، ولا تربط بشكل صريح بين مساعداتها المالية وإصلاح السياسات في تلك البلدان.

- وبناء التداخل بين أنشطة المؤسسات المعنية بتقديم المساعدة الإجمالية الكبيرة، نتيجة لتعدها وعمل العديد من الوكالات والبلدان نفسها، وتعاليم هذه المبادئ، أنشأت الصناديق العربية للتنمية "مجموعة التنسيق" في عام 1975، من أجل تنسيق السياسات الراعية لتقديم المساعدات وتنظيم المشاريع المشتركة بين المؤسسات الوطنية والإقليمية للتنمية. وقد حددت مجموعة التنسيق سلسلة من الممارسات
والإجراءات ليعتمدها جميع أعضائها، الذين يجتمعون أحيانًا لمناقشة تنسيق المساعدات الإقليمية وصياغة المبادرات. وفي الوقت الحالي، تشارك أكثر من جهة عربية في تقديم المساعدة الإقليمية للجهة المستفيدة. وفي معظم الحالات، تتولى مؤسسة واحدة إعداد عملية دعم معينة والإشراف عليها نيابة عن جميع الأطراف المعنية.

وفي عام 2005، خلق تقييم شامل جراء صندوق النقد العربي للصندوق العربي للتنمية، بتكرير من جامعة الدول العربية، إلى أن مجموعة الوكالات المستقلة العاملة في المنطقة العربية والمنعين بتقديم المساعدة الإقليمية تأتي إلى حد ما حافز فإنها نامية عربية وغير عربية إلى الدعم اللازم لتعزيز قدراتها المؤسسية.

ومع ذلك، استناداً إلى التقييم، رغم أن ضرورة إنشاء مؤسسات مالية عربية جيدة، وأن التحدي الرئيسي لا يكمن في إنشاء مؤسسات جديدة، بل في تحسين أداء المؤسسات القائمة. وخلال السنوات الخمس الماضية، لا سيما بعد إعلان الالتزامات السياسية في المنطقة العربية في عام 2010، شهدت معظم الصناديق العربية للتنمية زيادة في رأس المال المدفوع. وتشير الأرقام إلى أنها بدأت في عام 2014/ديسمبر 2013، مثلًا، أقر البنك الإسلامي للتنمية خطته بشأن إطلاق برنامج تزيد ميزانيته عن 500 مليون دولار، هدف دعم الاقتصاد المصري، خصوصاً في قطاعي الطاقة والبنية التحتية. كذلك، وافق مجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على تخصيص مبلغ 128 مليون دولار لتنفيذ مشروع تعزيز إمدادات المياه في بيروت الكبرى في لبنان.

رابعًا، الموارد المالية المتاحة مقابل التحديات الإقليمية

- تضطلع الصناديق العربية للتنمية بدور محوري في تطوير عملية التنمية في المنطقة العربية وخارجها. بالرغم من أن الصناديق العربية لم تمر جميعها عبر تلك الصعاب. ومع الوقت، اتسع نطاق العمليات المنفذة عن طريق هذه الصناديق، حتى وصل عددها إلى أكثر من 6000 عملية في أكثر من 100 بلد، وبلغت المساعدات 100 مليار دولار، منذ إنشاء الصناديق. ويتراوح متوسط حجم المشروع بين ستة ملايين دولار في إطار صندوق الأولك للتنمية الدولية، و40 مليون دولار في إطار الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وتم الموافقة على ميزانية الصندوق لدعم المشروعات العربية من أفراد عقود بواسطة رأس ماله بقيمة 300 مليون دولار. ولكن، نظراً إلى أن القروض التي تم تدفيفها بلغت حجمه الصغير، فقد ضمت فيها موارد إضافية عبر قنوات، مما اشترط في قاعدة رأس المال والاحتياطات المالية المتراكمة. وبحلول أواخر عام 2013، بلغت الموارد المالية المتاحة لدى الصناديق العربية للتنمية 190 مليار دولار على شكل رأس مال مصرفية تحتمل. وكان يبلغ هذه الرقم ممكناً نتيجة قرار البنك الإسلامي للتنمية زيادة رأس ماله المعدل بمقدار ثلاث مرات، أي لغاية 150 مليار دولار.

- وفي النهاية، أن القروض في قطاعات المياه والغذاء والبنية التحتية في البلدان العربية في دليل على احتياجاتها الإقليمية التي ينبغي تلبيةها على وجه السرعة. مثلًا، لنهوض بقطاع المياه القصير في المنطقة، يجب الاستثمار بكثافة في تحقيق نظم الرى. وفيما يلي عدد من القطاعات ذات الأولوية التي يمكن للصندوق العربي أن تساهم في تنمية:

World Bank, Arab Development Assistance: four decades of cooperation (Middle East and North Africa Region, June 2010).
16- ندرة المياه: تضم المنطقة العربية أكثر من خمسة في المائة من سكان العالم، ولكنها لا تحتوي إلا على أقل من واحد في المائة من الموارد المائية العالمية. وتشير التقديرات البنك الدولي إلى أن نصف سكان المنطقة العربية لا يحصلون على كمية كافية من المياه، وأن حصة الفرد من المياه في هذه المنطقة أقل من متوسط العالم.

17- اندماة الأمن الغذائي: لطالما اعتمد تحقيق التنمية في المنطقة العربية بعث عن أبعاد الأمن الغذائي، الذي كلف البلدان العربية بضمان الغذاء. فاستمرار الموارد الغذائية كان يعني المنافسة 42 مليار دولار في السنة، ويودي إلى مستويات مرتفعة نسبة من الفقر، ونقص التغذية لدى الأطفال. وتستورد البلدان العربية 50 في المائة على الأقل من السلع الغذائية التي تستهلكها. وتوفرها أكبر البلدان المصدرة للحليب، تناثر البلدان العربية أكثر من غيرها من الاقطاع، حيث أن القدرة الجافة في أسراع السلع الأساسية الزراعية، وهو وضع من المثير أن يتفاقم في السنوات المقبلة بفعل النمو السكاني الكبير، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وانخفاض النمو على الأسواق العالمية للسلع الأساسية.

18- وذلك يجب أن نتذكر أوائل العربية: تدابير عاجلة لتحسين أمنها الغذائي، وذلك في ضوء التوقعات بشأن التوزيع الغذائي في المنطقة التي تشير إلى أن الاعتماد على الورادات سيريد نحو 64 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة. ومن الحلول الممكنة لمعالجة أبعاد الأمن الغذائي، شراء أراض خارج المنطقة للزراعة واتباع الإجراءات مع أن هذا الأمر قد يثير مخاوف سلبية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للصناعات العربية أن تОсاع نطاق عملياتها من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، لبضمان المستهدف تعزيز كفاءة النسيج لديها، وذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير وتحسين إدارة المياه الزراعية.

19- وتعبر مستويات الإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي خصوصا في البلدان العربية، وهي تحققه هذه البلدان الازدهار والاستقرار على الأمد البعيد، ينبغي أن تسعي من دون تأخير لتحقيق أمنها الغذائي. ومن الممكن بلغ هذاهدف باستخدام السياسات المتعددة ذوات الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاع الزراعي، خصوصا في البلدان التي تتوفر فيها مقومات التنمية الزراعية. ويتطلب وضع خارطة طريق شاملة

World Bank, “World Bank and partners join efforts to tackle Arab world infrastructure challenge”, (3)
http://water.worldbank.org/node/38721

(4) الصندوق العربي للإيام الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتضامن الاجتماعي العربي، نحلة عامة عن الزراعة والأمن الغذائي في البلدان العربية، جري تقديرها في أثناء الاجتماع الفني المنعقد بين مؤسسات مجموعة التنسيق العربية وأجهزة المساعدة الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في البلدان المتقدمة بالأسلاسل دمشق، يومي 29 و30 منيس/آذار 2010

لتحقيق التنمية والحد من الفقر في المنطقة، تنفذ برنامج واسع النطاق لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالتزامن مع وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد على حدة. ولا شك في أن الصناديق الإقليمية العربية الوطنية والإقليمية تستمر في دعم قطاع الزراعة والموارد. غير أن ضرورة توفير استثمارات ضخمة ضافية لتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية في المنطقة العربية دفع بعض الاقتصاديين إلى الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي(6)، يمكن استخدامه أيضاً لتمويل التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية بين البلدان العربية.

20- البيئة التحتية: يمكن للبلدان العربية أن تقلل من اعتمادها الكبير على استيراد الغذاء من خلال الاستثمار في البنية التحتية للطرق والسكك والكهرباء لإنتاج الغذاء وتخزينه ونقله. وعلى المنطقة استمرار ما يتراوح بين 75 و100 مليار دولار في السنة في البنية التحتية، من أجل الحفاظ على معدلات النمو التي سجلتها في السنوات الأخيرة، وتعزيز قدرتها على المنافسة في المجال الاقتصادي. ونتيجة لنمو السكان، يُتوقع أن ترتفع معدلات استهلاك الكهرباء كثيرًا على مدى السنوات المقبلة، مما يُشير توفر استثمارات بقيمة 30 مليار دولار في السنة لتلبية الطلب (7). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن العجز المالي في القطاع البيئي التحتية يبلغ 40 مليار دولار سنويًا. وقد أنشأ البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية في عام 2011 صفقة للبنية التحتية بقيمة قدرها 50 مليار دولار، لاستدامة تمويل المشاريع الإقليمية. ولكن، بالرغم من هذا الصندوق، تبقى فجوة التمويل واسعة، ومن الصعب جداً رفعها من طريق حشد الموارد من القطاع الخاص فقط.

خامساً- المرحلة المقبلة

21- في ضوء انسحاب تدفق المساعدة الإقليمية الرسمية إلى المنطقة، وضيق الحزام المالي فيها نتيجة افتقار عدد من البلدان العربية إلى الهاشة اللازمة لتمكين الموارد المحلية لدعم القطاعات. باعتبار الضروري زيادة القدرة التمويلية لل_UTIL_CREDIT_ لذا، وحتى إذا أظهر هذا الصناديق تخصيص مواردها المالية للمنطقة العربية دون سؤال، فلا بد من مضاعفة رأس مالها المصرفية به خلال السنوات الخمس المقبلة لغة 400 مليار دولار. كما يمكن من الاستثمار في أداء دور كبير في تنمية المنطقة. وإذا ما قبضت الاحتياجات الإقليمية للمنطقة على حالها، لم يزداد عدد القطاعات القاصرة بكمية جانبية، يجب زيادة رأس المال المصرفية به لهذه الصناديق بشكل كاف لسد الالفوهات التمويلية في عدد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما البنية التحتية.

22- كذلك، بإمكان الصناديق العربية للتنمية أن تلهم إلى السوق الموازية العالمية لتمكين الموارد المالية، وذلك على غرار البنك الإسلامي للتنمية الذي كانت له تجربة ناجحة في إصدار السكك في عام 2010. فمع أنه كان يسعى في البداية إلى حشد مبلغ 1.5 مليار دولار من السوق المالية مقابل السكك التي يصدرها، فقد كان من الممكن أن يُفرز مبلغ 3.5 مليار دولار نتيجة للطلب المتزايد على هذه السكك. وفي أيار/ مايو 2011، سرعان ما تجاوز السعر القياسي للفائدة بـ 35 نقطة أساس.

---


(7) World Bank, “World Bank and partners join efforts to tackle Arab world infrastructure challenge”
# تدفقات المساعدة الإستثنائية الرسمية من البلدان العربية

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>المساعدة الإستثنائية الرسمية من الدولة العربية المصدرة</th>
<th>المساعدة الإستثنائية الرسمية من المنطقة العربية المصدرة</th>
<th>المساعدة الإستثنائية الرسمية من دول غير أعضاء في لجنة المساعدة الإستثنائية</th>
<th>المجموع المساعدة الإستثنائية الرسمية من المنطقة العربية المصدرة</th>
<th>المساعدة الإستثنائية الرسمية من الدولة العربية المصدرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1988</td>
<td>0.33</td>
<td>1.65</td>
<td>8.84</td>
<td>87.42</td>
<td>11.33</td>
</tr>
<tr>
<td>1989</td>
<td>0.34</td>
<td>1.46</td>
<td>4.00</td>
<td>63.74</td>
<td>4.65</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>0.35</td>
<td>1.38</td>
<td>3.16</td>
<td>65.92</td>
<td>3.66</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>0.36</td>
<td>1.31</td>
<td>2.89</td>
<td>59.29</td>
<td>3.31</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>0.37</td>
<td>1.30</td>
<td>2.85</td>
<td>58.46</td>
<td>3.22</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>0.38</td>
<td>1.28</td>
<td>2.82</td>
<td>56.05</td>
<td>3.12</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>0.39</td>
<td>1.26</td>
<td>2.78</td>
<td>52.78</td>
<td>3.02</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>0.40</td>
<td>1.24</td>
<td>2.74</td>
<td>48.94</td>
<td>2.92</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>0.41</td>
<td>1.22</td>
<td>2.69</td>
<td>44.89</td>
<td>2.82</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>0.42</td>
<td>1.20</td>
<td>2.66</td>
<td>40.66</td>
<td>2.72</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>0.43</td>
<td>1.18</td>
<td>2.63</td>
<td>36.18</td>
<td>2.62</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>0.44</td>
<td>1.16</td>
<td>2.59</td>
<td>31.69</td>
<td>2.52</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>0.45</td>
<td>1.14</td>
<td>2.56</td>
<td>27.16</td>
<td>2.42</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>0.46</td>
<td>1.12</td>
<td>2.52</td>
<td>22.58</td>
<td>2.32</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>0.47</td>
<td>1.10</td>
<td>2.49</td>
<td>18.00</td>
<td>2.22</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>0.48</td>
<td>1.08</td>
<td>2.46</td>
<td>13.32</td>
<td>2.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>0.49</td>
<td>1.06</td>
<td>2.43</td>
<td>9.64</td>
<td>2.02</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>0.50</td>
<td>1.04</td>
<td>2.40</td>
<td>5.96</td>
<td>1.92</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المصادر:** البيانات المفصلة بالمساعدة الإستثنائية الرسمية مستمدة من قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإستثنائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في التعاون الاقتصادي (في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012)؛ وبيانات الدخل القومي الإستثنائي من قاعدة بيانات البنك الدولي المفصلة بمذكرة التنمية العالمية (2012).

لاحظات: مع أن الإمارات العربية المتحدة والكويت والملكة العربية السعودية هي أكبر الجهات الساحقة العربية، تتضمن هذه الوثيقة أيضا بيانات عن الجزائر والعراق وقطر وليبيا. أما بيانات الدخل القومي الإستثمني لليابان منظمة التعاون والتنمية في التعاون الاقتصادي، وهي إسبانيا وأيرلندا والبرتغال والجمهورية الكورية وكمبرغ واليابان، فتأخذ في الاعتبار تاريخ انضمام هذه البلدان إلى المنظمة والأرقام الواردة في الجدول مستمدة من حسابات الإسكوا، وهي بالإسعار الجارية للدول الأمريكت. 

-----